مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 1119– 1134
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

المجلس الوطني للثورة الجزائرية – مسار وتحديات - (1956 -1962م)

The National Council for the Algerian Revolution - Path and Challenges - (1956-1962)

طالبة دكتوراه ميادة مزوزي[1] **أ.د/ سليمان قريري**
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة1
مخبر دراسات في التاريخ – الثقافة - المجتمع
miyyada.mazouzi@univ-batna.dz grairislimane@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/01/10 تاريخ القبول: 2021/05/29

الملخص:
تهدف هذه الدراسة التاريخية إلى توضيح مسار المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتحديات المختلفة التي واجهها طيلة فترة نشاطه (1956-1962)، من خلال تسليط الضوء على الظروف التي اقتضت عقد دوراته المتعاقبة (القاهرة-دورات طرابلس) وذلك تماشيا مع التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها ثورة التحرير. من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أنه على الرغم من المواقف المتباينة والصراعات الدورية بين هيئتيه العسكرية (EMG) والسياسية التنفيذية (GPRA)، إلا أنه وفق في الأخير لتحقيق غايته القصوى المتمثلة في قرار وقف إطلاق النار.
الكلمات المفتاحية: المجلس الوطني للثورة الجزائرية؛ دورات طرابلس؛ هيئة الأركان العامة؛ الحكومة المؤقتة؛ وقف إطلاق النار.

Abstract:

This historical study aims to clarify the course of the National Council for the Algerian Revolution and the various challenges it faced throughout its period of activity (1956-1962), by shedding light on the circumstances that required holding its successive sessions (Cairo - Tripoli sessions), in line with the political and military developments that the liberation revolution witnessed. Through this research paper, we reached a number of results, the most important of which is that despite the divergent positions and periodic conflicts between its military (EMG) and executive political (GPRA) authorities, it has agreed in the end to achieve its ultimate goal of the cease-fire decision.
Key words: The National Council of the Algerian Revolution; Tripoli Courses; The General Staff; The interim government; cease-fire.

1 – المؤلف المرسل.

مقدّمة:

تذهب معظم الدراسات التاريخية بالإقرار على الأهمية الكبيرة التي أضفاها مؤتمر الصومام 1956م، على المشروع الثوري المنطلق غرة نوفمبر 1954م، لما أقره من مبادئ تنظيمية وهياكل سياسية، إدارية وعسكرية من أجل توحيد استراتيجيات ومواقف الشعب الجزائري لمجابهة السياسة الفرنسية وإلحاق الهزيمة بمخططاتها التفكيكية على المستوى الداخلي، والرد على ادعاءاتها التعتيمية اتجاه القضية الجزائرية خارجيا. فتشكيل مؤسسات الثورة أكبر دليل على جهود مناضليها لإزالة الغموض والتأويلات الخاطئة التي روّجت لها فرنسا. تُعدّ أعلى مؤسسة أُدْرِجت عقب مؤتمر الصومام فحوى هذا المقال ألا وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تعتبر أعلى هيئة لها، مصدر القرارات، وحدها الكفيلة بقرار وقف القتال... وللخوض في تداعيات تأسيس هذه المؤسسة الثورية سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة هذه المؤسسة القيّادية؟
- كيف كان مسارها؟ وفيم تتمثل أهم التحديات التي واجهتها؟

أهداف الدراسة وأهميتها: تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة مؤسسة قيّادية أُنشِئت خلال الثّورة التحريرية من حيث استراتيجية عملها وتطور نشاطها خاصة بعد تدعيمها بهيئة تنفيذية ثنائية الأقطاب أوّلها الحكومة المؤقتة التي تولّت المهام السياسية والثانية هيئة الأركان التي أشرفت على المهام العسكرية، وبالتالي تصبو هذه الدراسة إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والوقوف عند أهم النجاحات التي حقّقتها والعراقيل التي واجهتها.

وللإجابة عن هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم اعتماد المنهج التاريخي لطبيعة الدراسة مُستندين إلى أدوات كالوصف أثناء سرد الأحداث وفق كرونولوجيا متسلسلة، والتحليل أثناء تتبع الظروف التي كانت تستدعي عقد دورات المجلس وذلك من خلال التباين الكبير الذي شهدته من طرف منظّميها بهدف عرقلتها أو تمرير أهدافهم الشخصية.

1- تأسيس وهيكلة وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):

أنشئ المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] الذي هو بمثابة البرلمان في الجزائر الثائرة فهو الضامن للسيادة الوطنية وحارسها خلال فترة الحرب ضد العدو ويعتبر أعلى سلطة في التنظيم السياسي والإداري للثورة، حيث يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال ويحدد خطط عملها ويوزع جميع السلطات لاتخاذ القرارات والمراقبة على أجهزتها[2].

كما عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني كما يقوم بدور المراقبة[3]. إذن هو الهيئة التشريعية العليا للثورة، مصدر القرارات المصيرية لها في السلم أو الحرب.

ووفقا لقرارات الصومام تشكل المجلس من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا وهم:

أولا الدائمون:

- من عناصر حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أ- قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

ب- قادة الولايات: زيغود يوسف، عمر أوعمران.

ج- الوفد الخارجي: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر.

د- المركزيون: بن يوسف بن خدة، أمحمد يزيد.

هـ- المناضلون البارزون: محمد الأمين دباغين (أمين عام سابق لحزب الشعب)، عبان رمضان (رئيس ولاية سابق في الحزب)، عيسات إيدير (أمين عام لاتحاد العمال).

- من عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس (رئيس الحزب)

- من عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: أحمد توفيق المدني (أمين عام للجمعية)[4].

ثانيا الإضافيون:

- من حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

أ- **المركزيون**: سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفيذ CCE)، صالح الوانشي (اتحادية فرنسا)، عبد المالك تمام (مسؤول صحيفة المجاهد)، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي.

ب- **من نواب قادة الولايات**: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، محمدي السعيد، علي ملاح.

- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد فرانسيس

- من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: إبراهيم مزهودي.

- من المنظمات الوطنية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين (نائب عيسات ادير) اتحاد الطلبة (محمد بن يحيى ونائبه)

- عناصر حرة:

أ- من نواب قادة الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد، سليمان دهيليس

ب- شخصيات مستقلة: محمد البجاوي (عضو سابق في الحزب الشيوعي)[5].

إن الملاحظ لهذه التشكيلة البشرية يجد أن الأعضاء الدائمين هم قادة ولايات يتمتعون بالشرعية التاريخية عند اندلاع الثورة، فبعضهم مسؤول في التنظيمات الحزبية أو ممثلين عنها كعيسات ايدير ممثلا عن العمال وبن يحيى عن اتحاد الطلبة، ومنهم أيضا من كان خارج البلاد أو رهن الاعتقال... ناهيك عن ثقافة هؤلاء فقد كانت في مجملها بين عربية إسلامية وأجنبية بحتة وازدواجية بينهما. متينة مركزة عند معظمهم فكان منهم الصيدلي والطبيب والمعلم والطالب المثقف... والمختص في بعض الفروع ذات الأهمية كالمالية التي تولاها أحمد فرنسيس[6]. وأيضا ضمت مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد[7].

أما فيما يخص طريقة تعيينهم فعلى حد قول محمد البجاوي: "أن الظروف الشاذة التي تجتازها البلاد لا تسمح قطعا باختيار ممثلين عن الشعب بطريقة التصويت العام غير أن شرعية تمثيل رجال الثورة قد تأكدت بأحلى بيان وبالتالي رصت على عاتق المجلس الوطني للثورة تمثيل الشعب الجزائري على أوسع نطاق وأصدق صورة"[8].

2- القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

إن المجلس الدستوري للثورة هو الجمعية صاحبة السيادة يقرر نظامه الخاص فمن نص المادة 14 من النظام الأساسي للهيئات المؤقتة على أن الاشتراك في المناقشات أمر مطلوب من كافة الأعضاء وعند كل تصويت لا يقبل الرفض مطلقا. أما فيما يخص أعضاء المجلس الذي يمتنع عليهم الحضور يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم. أما مقرراته فتتخذ بالإجماع من حيث المبدأ، وفيما يخص مداولاته فالمجلس يجتمع في دورة عادية مرة في السنة بدعوى من مكتبه* ويدعى إلى دورات استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضائه أو على طلب الحكومة[9]. أما صلاحياته فتتفق كل من عقيلة ضيف الله ومحمد البجاوي حولها فحصراها فيما يلي: أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته السياسية والعسكرية من بين أعضائه، كما

أنه يمنح الحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين. يصادق بأكثرية الثلثين على الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى وفيما يخص قضية وقف إطلاق النار فلا تتم إلا بموافقة الأربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[10]. ويصدر المجلس الوطني للثورة 3 أنواع من الأعمال القانونية وهي:

- اللوائح ذات الطابع السياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.
- الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي
- الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي[11].

إن المتمعن في طبيعة هذه المؤسسة يصل للقول بأنها هيئة تشريعية جزائرية ظهرت إبان ثورة التحرير أسندت إليها مهاما متباينة من طرف جبهة التحرير الوطني ما دفع بها لتسطير مقررات على مدار اجتماعاتها العادية أو الاستثنائية والعمل على تنفيذها وفقا لقانونها الخاص من حيث طريقة الاقتراع أو عدد الحاضرين في جو المداولات المعمول به ،وبالتالي نجحت في تأدية مهامها بالرغم من ظروف الحرب التي كانت تعيشها البلاد وهذا ما عبر عنه رياض بودلاعة قائلا: "أن قيادة الثورة التزمت بتطبيق المبادئ كلما سمحت ظروف الحرب بذلك"[12]، وهذا ما سنسعى لتأكيده أو نفيه من خلال تتبعنا لمسيرة هذه المؤسسة وأهم التحديات التي صادفتها.

3- دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962 م):

تطبيقا للقانون الأساسي للمؤسسة فيما يخص مداولاتها، عقدت 6 دورات تراوحت بين مؤتمرين الأول كان بالصومام 20 أوت 1956 والثاني بطرابلس في 7 جوان 1962خرجا بميثاقين هامين في تاريخ الثورة الجزائرية وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس منها ما كان في وقتها المحدد أي دورة عادية ومنها ما كان استثنائيا دعت إليه الظروف المستجدة وانبثقت عنها مقررات مكيفة مع الأوضاع السياسية والعسكرية آنذاك.

3-1- اجتماع القاهرة (20-28 أوت 1957م):

3-1-1- ظروف انعقاده و الأطراف الحاضرة: لقد كان مؤتمر الصومام ذا أثر هام في تعميق مفهوم القيادة الجماعية لدى قادة الثورة والشعب معا، وبما أن هذا المؤتمر كان لقاء تاريخيا حاسما بالنسبة للثورة ومستقبلها حرص قادة الثورة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة للقاءات لتدارس الأوضاع والنتائج ولوضع الخطط والبرامج الجديدة[13]، وبهذا الاعتبار التقى الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق والتنفيذ **CCE** بتونس بعد استشهاد العربي بن مهيدي في 3 مارس 1957م وتزايد الخطر الاستعماري حولهم بالجزائر[14].

وبمجرد وصولهم اجتمعوا لتقييم المرحلة المقطوعة إلا أن كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الأساسيين في الصومام أبدى رغبة ملحة في التغيير مناديا بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين ورافعا لشعار التصالح مع المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين وتمكين العسكريين من شغل مناصب في أجهزة الثورة. لم يعارض كل من دحلب وبن خدة الأفكار الجديدة التي جاء بها كريم بلقاسم، لكن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها[15]، بمهاجمته لكل المصنفين العسكريين معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري منتقدا لتصرفات بوصوف البوليسية أثناء مروره بالولاية الخامسة، لكن لم يكن يدري بأن الوضع قد تغير وأصبح لكريم بلقاسم حلفاء جدد[16]. ونتيجة لهذه الظروف بدأت التحضيرات الجدية

باستدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في دورة عادية بالقاهرة* من 20 إلى 28 أوت 1957م.

3-1-2- الإعدادات لعقد الاجتماع: في ظل انقسام الهيئة التنفيذية إلى كتلتين الأولى جماعة عبان رمضان وبن خدة ودحلب وتعززت بالعقيد سليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة سابقا، وكانوا مقيمين في القاهرة و هم مع هدف عبان رمضان لتكريس أولوية السياسي على العسكري محاولين تهميش كريم بلقاسم ورفاقه، وهم الطرف الثاني والذي تدعم هو الآخر بحلفاء أمثال محمود الشريف من الولاية الأولى وبن طوبال من الولاية الثانية وبوصوف من الولاية الخامسة[17].

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساءا وترأس الجلسة فرحات عباس ومحمد بن يحيى كاتبا وبحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن خدة، سعد دحلب أعضاء بلجنة التنسيق والتنفيذ. محمد لمين دباغين رئيس مندوبية الخارج، عمر أوعمران مندوب عسكري في الخارج، لخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية بوصوف عبد الحفيظ قائد الولاية الخامسة والعسكري عمار قائد القاعدة الشرقية سوق أهراس، محمد لعموري من الولاية الأولى، هواري بومدين الولاية الخامسة، عمار بن عودة من تنظيم جبهة التحرير في تونس، أحمد فرنسيس، ثعالبي الطيب، توفيق المدني، محمد يزيد، عبد الحميد مهري هؤلاء كانوا مندوبين سياسيين بالخارج[18]. واستناد ا إلى الأستاذ صالح بلحاج فإن هذا الاجتماع كان مزدوجا جاء في إطار اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة، وبعد عدة جلسات خرج المؤتمر بعدة قرارات سياسية وعسكرية[19].

3-1-3- أهم مقرراته:

- توسيع المجلس الوطني للثورة وجعل عدد أعضائه 54 عضوا كلهم أصليون، كما جعل عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 14 عضوا اتضح فيها غلبة العسكريين وهم قادة الولايات ممثلة بالتتابع بالعقداء محمود الشريف، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران وعبد الحفيظ بوصوف، والسياسيين هم عبان رمضان، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري وفرحات عباس، وتم استبعاد مساعدي عبان بن خدة ودحلب بالإضافة إلى القادة الخمس المسجونين[20].
- التأكيد على أن هدف الثورة جاء بالصيغة التالية: "إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام وهذا ما كان بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام"[21].
- بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج فقد ألغى المجلس الوطني للثورة هذه الأولوية ونص في لائحته النهائية أنه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج بمعنى أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة والمساواة بين الجميع[22].

ويضيف الدكتور محمد العربي الزبيري في دراسته أن مقررات الدورة لم تقتصر على قضايا التسيير والمسؤولية، بل تعدت إلى موضوعات أخرى مرتبطة بالثورة كالعمل على إنعاش العلاقات المغاربية بإنشاء لجنة تنسيق تضم الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني (**F.L.N**) وإنشاء لجان شعبية تساند الثورة وأيضا إيقاف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1957-1958م الذي نجح في مهمته وبرهن للعالم وللعدو بأن الثورة الجزائرية ثورة كل الشعب بجميع فئاته، بالإضافة إلى تكثيف النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث اتجاهات الأمم المتحدة والمنظمة الأفرو آسيوية والحلف الأطلسي من أجل فضح أكاذيب فرنسا وتعتيمها للرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية[23].

3-2- اجتماع طرابلس الأول 16-12-1959 إلى 18-01-1960م:

3-2-1- الظروف التمهيدية لعقد الاجتماع: أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة جراء المشاريع السياسية التي يعتزمها ديغول لتصفيتها وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعانيه الجزائريون. اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية بطرابلس الغرب[24] قصد تعيين حكومة جديدة لإزالة الاغتراب السياسي والإداري الذي عانى منه الشعب الجزائري وذلك بتوسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني[25]. تماشيا مع هذه الآفاق وتطبيقا لوصية المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بصيف 1957 اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارا بتشكيل حكومة مؤقتة جزائرية (**GPRA**) في 19 سبتمبر 1958 أين تم إعلان تشكيلتها الرسمية من مبنى قاردن سيتي (القاهرة) وبدأت ممارسة صلاحيتها[26] لكن بعد بضعة أشهر عاشت مشاكل حادة أدخلتها في أزمة كادت أن تصيبها بشلل تام فبالإضافة للحادثة التي قادها لعموري وجماعته*[27] حادث اغتيال المناضل بن عميرة* وموقف الأمين دباغين من الحادثة أن قدم استقالته في 15 مارس 1959م[28]، ناهيك عن الخلاف الذي كان بين أعضائها وبين الولايات التي لامتها على قلة اهتمامها بالداخل وعلى نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية والغربية[29]. إذن كان الجو محتدما يسوده الشك والتنافر ما جعل رئيسها فرحات عباس يسعى لإيجاد حل للأزمة الحكومية وبموافقة الباءات الثلاثة دعا إلى ضرورة عقد اجتماع لإيجاد الحل المناسب[30]، فأرسلت في مارس 1959 برقية إلى جميع رؤساء الولايات تدعو فيها إلى اجتماع في شهر أفريل[31].

انطلق اجتماع العقداء العشر في 11 أوت 1959 بمقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بشارع **Parmentier** بتونس في جو متوتر للغاية لمفهوم السلطة الرئاسية الذي كان غائبا باعتبار الحاضرين عقداء وكل واحد منهم ينظر إلى أي قرار بخوف وشك كأنه هجوم يستلزم جوابا وردا حاسما[32]. افتتحت المناقشات حول وضعية الثورة من جميع جوانبها لا سيما على المستوى القيادي وسرعان ما تحولت هذه المجموعة إلى شبه لجنة تحضير لاجتماع المجلس الوطني للثورة لكثرة القضايا المطروحة وعدم الاتفاق[33].

استمر الاجتماع لأكثر من 100 يوم توصل فيه العقداء إلى قرارات أهمها تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه دعوات إليهم لحضور الدورة الثالثة له بطرابلس من أجل الحل النهائي للأزمة[34].

انطلقت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية طرابلس في سرية وتكتم شديدين[35] وحضره كل الأعضاء المسجلين في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة ودام هذا الاجتماع 33 يوما واعتبر من أنجح الاجتماعات بفضل العمل التحضيري الجاد الذي سبقه[36]. كانت المناقشات في صعود وهبوط تصل تارة إلى حد التجريح والتهجم خاصة في النقطة المتعلقة بالوضع العسكري والمالي[37]، إذ انتقد قادة الجيش لا سيما الثلاثي (بومدين، منجلي، قايد أحمد) بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة مع توجيه سهام الاتهام إلى الباءات* الثلاث ومن أهم القرارات التي خرجت بها الدورة:

- إنشاء حكومة مؤقتة جديدة
- تشكيل لجنة وزارية للحرب
- إنشاء هيئة أركان عامة للجيش[38].

على رأس الحكومة جددت الثقة بتثبيت فرحات عباس فيقول سعد دحلب في مذكراته: "أن المتطلع لهذا المنصب أثناء الاجتماع كان كريم بلقاسم لاعتبار أن رئاسة الحكومة لابد أن تعود إلى أحد المؤسسين

التاريخيين وهو يقصد نفسه ولأن الأخيرة كانت مقبلة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول فلا يوجد أحسن من عباس للتحادث معه ولا مجال للمقارنة بينه وبين كريم بلقاسم"[39].

أما اللجنة الوزارية للحرب فعينت الحكومة كل من كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف كأعضاء بها مكلفين بالإشراف على الجيش إلى غاية إنشاء هيئة الأركان[40]، هذه الأخيرة التي تعد من أهم قرارات هذه الدورة والتي أسندت لها مهمة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته... تكونت من القادة هواري بومدين رئيسا، علي منجلي، قايد احمد ورابح زراري أعضاء[41].

3-3- اجتماع طرابلس الثاني 9-27 أوت 1961: تتفق الكتابات التاريخية حول الأسباب التي دعت إلى عقد هذه الدورة المتمثلة في مسألتين الأولى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والثانية مسألة المفاوضات وتعثرها فبالنسبة للأولى يمكن أن نقول عنها أنها تطورت وفق مراحل يمكن أن نوجزها كما يلي:

- حسب قرارات الدورة السابقة كان على هيئة الأركان أن تكون تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب لكنها لم تتم[42]، وهذا لاختلافهما حول قضية السلطة على الولايات من جهة وقضية تضخيم عدد أفراد الجيش من جهة أخرى لتأتي القطرة التي أفاضت الكأس كما يقال قضية اختطاف الطيار الفرنسي وأسره وذلك في 21 جوان 1961 والتي أسقطتها المدفعية المضادة للطيران الجزائرية على الحدود التونسية حيث طالبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار فاستجاب بورقيبة وألح على تسليمه لكن قيادة الأركان رفضت[43]، هنا تدخل الرئيس فرحات عباس بنفسه حيث انتقل إلى غار دماء للقاء بومدين موضحا أن الطيار سجين بورقيبة وهو المسؤول على تسليمه, بالرغم من أن وجهة نظر بومدين لم تكن كذلك إلا أنه رضخ للأمر[44]. وبعد الحادثة مباشرة جاءت القطيعة النهائية بين الحكومة وهيئة الأركان والحكومة حيث أعلنت الأخيرة استقالتها في 15 جويلية 1961 موجهة مذكرة تتضمن مسائل تلوم فيها الحكومة المؤقتة[45]. أما بالنسبة للمسألة الثانية والنتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات أيفيان الأولى 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بسبب المواقف المتباعدة بين الوفدين الفرنسي والجزائري حول وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب ثم لحقتها مفاوضات لوغران التي أجريت من 20 إلى 28 جويلية والتي فشلت هي الأخرى بسبب تعنت الوفد الفرنسي. انطلقت الدورة في 9 أوت 1961 بسؤال هيئة الأركان حول عدم تطبيق مقررات الدورة السابقة مقترحة تغيير النظام القائم بجعل الحكومة وقيادة الجبهة شيء واحد أي تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية، إلا أن القرار رفض من طرف المجلس , كما أثيرت مسألة دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى البلاد من حكومة وجيش حدود إلا أن وجهات النظر اختلفت حولها لاعتقاد الكثير منهم أن الأمر صعب التنفيذ[46].

إضافة إلى اقتراح بن يوسف بن خدة سنة 1959 بخلق قيادة جيش التحرير فوق الحكومة طرحه من جديد هادفا من ورائه إضعاف سلطة الباءات وإقصاء فرحات عباس عن القيادة وهذا ما راق لهيئة الأركان العامة كونها أرادت توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطتها[47] لكن سرعان ما خابت آمالها على إثر قرار المجلس الوطني للثورة بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة الجديدة ما جعلها تقرر الانسحاب من الدورة قبل نهايتها وسفرها إلى ألمانيا[48]، تواصل الاجتماع وقرأت العديد من التقارير كتقرير فرحات عباس حول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة وكذا تقرير الخلاف بينها وبين هيئة الأركان, كما تم قراءة تقرير كريم بلقاسم حول مفاوضات أيفيان وفي جلسة 12 أوت 1961 تم قراءة رسالة السجناء الخمس* الموجهة للمجلس حول موقفهم إزاء الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والذي كان حياديا[49]. في ظل هذه

الأجواء المشحونة عين المجلس الوطني للثورة لجنة للتشاور متكونة من محمد بن يحي، عمر بوداوود, محمدي السعيد[50] وبالإجماع وصل المجلس الوطني للثورة لقرار الموافقة على استقالة هيئة الأركان وبعد 3 أيام تشكل فريق حكومي جديد برئاسة بن يوسف بن خدة[51].

فيما يخص مسألة المفاوضات هيئة الأركان وقفت في مواجهة الغالبية الساحقة للمجلس وعلى حد قول محمد حربي: "إن قائد الهيئة لم يكن متحمسا للتعبير عن وجهة نظره تاركا قايد أحمد ومنجلي يقدمان تقويمهما للمفاوضات متهمين الحكومة أنها تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا"[52].

3-4- اجتماع طرابلس الثالث (22-27 فيفري 1962) "الدورة الاستثنائية": بعد اجتماع طرابلس أوت 1961 وجدت الحكومة المؤقتة الجديدة تحت إشراف بن يوسف بن خدة أمامها المشكلتين مرة أخرى وهما الخلاف بينها وبين هيئة الأركان واستئناف المفاوضات التي توقفت في لوغران شهر جويلية 1961 إلا أنها أعطت الأولوية لاستئناف المفاوضات كونها تعني مصير شعب بأسره فراحت تدرس كيفية إجرائها لا سيما أنها بلغت المرحلة الحاسمة[53]. تتفق الكتابات التاريخية أن الملفت للانتباه هذه المرة أن الدعوة لاستئناف المفاوضات كانت على إثر ذلك التصريح الذي أدلى به رئيس الحكومة بن خدة في 24 أكتوبر 1961 مقترحا خطة لحل المشكلة الجزائرية تعتمد على التخلي عن استفتاء تقرير المصير وأن تبادر فرنسا بإعلان استقلال الجزائر مقابل وقف فوري لإطلاق النار وفي المرحلة الثانية تتم تسوية المشاكل المرتبطة بالأقلية الأوروبية وجلاء القوات الفرنسية...[54].

يبدو من هذا التصريح أن بن خدة يدعو الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات مباشرة والاتفاق حول إعلان استقلال الجزائر وعدولها عن فكرة تقرير المصير[55]، إلا أن التصريح لم يلق آذانا صاغية لدى الفرنسيين بل أثار امتعاضهم[56] بالرغم من أن الرئيس بن خدة لم يستبعد خيار استفتاء تقرير المصير وذلك من خلال ما أورده في ختام بيانه قائلا: "أنه إذا أصرت الحكومة الفرنسية على اعتبار تقرير المصير هو الطريقة المفضلة لتحقيق السلم فالحكومة الجزائرية مستعدة لاستئناف المفاوضات على هذا الأساس"[57]، وهو ما حدث باعتبار أن الجنرال ديغول صمم على هذا الخيار وبنى عليه سياسته الخارجية منذ 16 سبتمبر 1959 رغم تأكده أن غالبية المسلمين الجزائريين يؤيدون خيار الاستقلال ويقفون خلف جبهة التحرير الوطني[58].

ومما زاد في سرعة هذا التغيير منظمة الجيش السري **OAS** التي ظهرت في مطلع 1961 والتي قامت بمحاولة انقلابية في أفريل 1961 في الجزائر مستهدفين العديد من القيادات الأمنية والعسكرية وبات واضحا أنهم أرادوا الانتقام من سياسة ديغول بإجبار حكومته على التخلي عن تقرير مصير الجزائريين وهددوا وحدة الصف الفرنسي وكادت فرنسا أن تدخل حربا أهلية بسبب المشكلة الجزائرية. وبالفعل استؤنفت المفاوضات وتجددت اللقاءات التحضيرية بمدينة بال السويسرية أيام 28-29 أكتوبر 1961 ثم يوم 9 نوفمبر 1961 جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحيى بـ **Doulos et Chayer** من طرف الفرنسي وفي 9, 23 و30 ديسمبر التقى سعد دحلب بلويس جوكس في مدينة لي روس لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية[59]، استغرقت هذه المحادثات أكثر من 8 أيام تم التطرق خلالها إلى عدة مساعي منها وقف إطلاق النار والضمانات المتعلقة بتقرير المصير وإطلاق صراح المعتقلين والتعاون الفرنسي الجزائري... ليتوصل الطرفان في الأخير إلى توقيع النصوص الأولية لاتفاقيات ايفيان وعند هذه النقطة بالذات استوجب الأمر استدعاء المجلس الوطني للثورة[60].

في الدورة الاستثنائية 22-27 فيفري 1962 أو الاجتماع الطارئ على حد قول الأستاذ إدريس فاضلي للنظر في مسودة الاتفاق قبل إمضائها[61]، حضر الاجتماع 33 عضوا من أصل 71[62] ترأسه محمد بن يحيى كعضو في مكتب المجلس وعين سعد دحلب مقررا له يساعده كل من بلقاسم وبن طوبال, أمحمد يزيد وكان بن خدة يتدخل عندما تدعو الحاجة لذلك[63]، كان الجو بعيدا عن الاحتدام المعتاد باعتبار معظم أعضاء المجلس الوطني كانوا متفقين حول وقف إطلاق النار[64].

عند أول اجتماع للمجلس في هذه الدورة أبلغت موافقة الوزراء الخمس المحتجزين في أولونوي عبر رسالتهم المؤرخة في 15 فيفري 1962 من أهم ما جاء فيها : "إن الاتفاقات التي انتهت إليها المفاوضات لا تنتظر سوى موافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية عليها لكي نلتزم بها علنيا ورسميا، نحن الموقعون نعلن رسميا موافقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا"، لكن من جهة أخرى هذا الاتفاق لم يهضمه البعض فعبروا عن انتقاداتهم غير المتوقعة وهم عبد الحميد مهري وفرحات عباس المعروف عنهما الاعتدال فالأول عبر قائلا: "أعطينا للفرنسيين أكثر مما أخذنا... وان نص وقف إطلاق النار ليس واضحا تماما وكذلك بالنسبة للنص المتعلق بتقرير المصير..."، أما الثاني فقد رأى :"أن الملف الذي قدم لنا ليس ملفا جيدا وهذا أقل ما يمكن أن نقوله عنه والسبب أن حكومتنا أسرعت للمفاوضة ..."، لكن في الأخير انتهى الأمر بكليهما للموافقة على الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا "[65].

كما عبرت هيئة ا الأركان العامة عن معارضتها لمشروع اتفاقية ايفيان فقد طرح بومدين في هذا الشأن مسألة مثيرة للقلق قائلا: "هل النصوص المطروحة على المجلس تشكل اتفاقا أم ما قبل الاتفاق؟ هل المجلس مؤهل لإدخال تعديلات أم أنه يكتفي بالموافقة عليها؟" ففي الحالة الأولى يلزمنا وقت كثير للنقاش وفي الحالة الثانية يصبح النقاش من دون فائدة... وجاء الجواب واضحا على هذه الأسئلة لم نقرر شيء بعد، يستطيع المجلس أن يوافق أو يرفض أو يقر عدد من التحسينات على هذه الوثائق خاصة وأن الأبواب تظل مفتوحة....[66].

عارض المشروع بعض مسؤولي الجيش كالحاج لخضر من الولاية الأولى والقائد ناصر من الولاية الخامسة وبررت الدكتورة عقيلة ضيف الله أن هؤلاء معارضتهم غير قائمة على أسس مقنعة حيث كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري على غرار ديان بيان فو[67].

انتهى الاجتماع ببيان ختامي موجه للرأي العام والذي كان مقتضبا جدا جاء فيه: "لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس مابين 22-27 فيفري 1962 وبعد النقاش حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية فإن المجلس **CNRA** يفوض الحكومة المؤقتة **GPRA** لمواصلة المفاوضات الجارية"، إذن جدد المجلس الوطني ثقته في الحكومة وألغت الموقف الناقد الصادر عن أعضاء هيئة الأركان[68].

3-5- اجتماع طرابلس الرابع 25 ماي - 7 جوان 1962 (الدورة المعلقة):

3-5-1- الظروف الممهدة لعقد الاجتماع: بعد أن تم إعلان الحكومة الفرنسية عن النتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس 22-28 فيفري 1962، استؤنفت المفاوضات من جديد حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم ومعه كل من أمحمد يزيد، بن طوبال وسعد دحلب... والوفد الفرنسي مثله **Louis Jox** ومعه **Robert Bouro** و**Jan Debrovely**...[69] وعند افتتاحها بشكل رسمي في 7 مارس 1962 بايفيان استغرقت 12 يوما من المناقشات المستفيضة وتوصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات وتم توقيعها في 18 مارس 1962، وبمقتضاه دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري عند منتصف

نهار 19 مارس 1962، وعلى إثر هذه المناسبة وجه الرئيس بن خدة نداءً للشعب الجزائري يعلن فيه عن وقف إطلاق النار، كما وجه الجنرال ديغول نداء إلى القوات الفرنسية يأمرها بوقف كل العمليات العسكرية في مجموع التراب الجزائري[70].

3-5-2- الإعدادات لعقد المؤتمر: في بداية شهر أفريل 1962 بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم لأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل وكان جدول الأعمال يتضمن:

- المصادقة على اتفاقيات ايفيان
- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي[71].

انعقد المؤتمر بالعاصمة الليبية طرابلس بالقاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ، حضره وزراء الحكومة المؤقتة، قادة هيئة الأركان، أعضاء مجالس الولايات وأعضاء فيديرالية فرنسا، تونس والمغرب بلغ عددهم 52 عضوا، انطلقت الأشغال يوم 28 ماي خصصت الجلسة الأولى لمناقشة مشروع البرنامج الذي عكفت على تحريره لجنة خاصة بمدينة الحمامات التونسية رغم أهمية هذا المشروع في تحديده لمنطلقات وأفاق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلا أنه لم يثر نقاشا ذا أهمية[72] إذ استمر حوالي 3 أيام بعد تعيين لجنة متكونة من : أحمد بن بلة رئيسا وبومنجل، هارون، قايد أحمد، بن علا ومهري لتقديم حوصلة للنقاش ليجتمع المجلس في 2 جوان وتمت الموافقة بالإجماع على المشروع الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس[73] الذي يحتوي على المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد وهي:

- استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الانتصارات في إطار الديمقراطية
- إلغاء الهياكل الاقتصادية التي أوجدها الاستعمار الإقطاعي واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية
- استعمال حزب جبهة التحرير الوطني كأداة للتخطيط والتوجيه والمراقبة التي اتفق عليها[74].

عند الانتقال إلى اختيار أعضاء المكتب السياسي، عين المجلس الوطني للثورة لجنة لاستشارة أعضائه فرديا بصدد اختيارهم متكونة من العقيد محمد يزوران، قايد أحمد، محمد بن يحيى، الحاج بن علا، قدم للجنة اقتراحين هما: اقتراح بن بلة الذي طلب بقيادة صغيرة العدد متكونة من 7 أعضاء مؤلفة من أيت أحمد، بوضياف، خيضر، بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علا وبن بلة واللائحة الثانية من طرف كريم بلقاسم تضمنت كل من: بن طوبال، بوصوف، بوضياف، بيطاط، أيت أحمد، خيضر، بن بلة، كريم بلقاسم وسعد دحلب. وحسب الطاهر الزبيري أنه خلال عملية الاستقصاء التي قامت بها لجنة الترشيحات حصلت لائحة بن بلة على 33 صوتا ضد 31 صوت[75]. وعند هذه النتيجة رفعت الجلسة للتشاور في الكواليس كمحاولة لإنقاذ الموقف خاصة بعد رفض* كل من بوضياف وأيت أحمد أن يكونا في القائمة المقترحة بدا واضحا أنه لا يمكن جمع ثلثي المجلس كما تطلبه النصوص الأساسية على قائمة من الأسماء[76].

اختار أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة (محمد الصديق بن يحيى، عمر بوداود، علي كافي) للقيام بحركة مشتركة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه واختير علي كافي للقاء بن بلة وتقديم اقتراح على أساس مكتب مكون من الزعماء الخمس زائد الباءات الثلاث على أن تكون رئاسة الحكومة لبن بلة ولتسهيل هذه العملية انسحب

كل من بن طوبال وبوصوف، إلا أن مسألة الوكالات الخاصة برواد الولاية الأولى (عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي وإسماعيل محفوظ) والتي كانت بحوزة الطاهر الزبيري أثارت نقاشا محتدما ورفضا من طرف بن طوبال بدعوى أنها جاءت متأخرة طبقا للقوانين السارية للمجلس الوطني للثورة[77] وعند هذا الموقف بالتحديد انتهى وجود المجلس الوطني للثورة جراء عدم سيطرة البعض على أنفسهم وعدم التحكم في ألفاظهم وتبادل التهم فاضطر أعضاء الحكومة إلى مغادرة طرابلس وعلى رأسهم بن خدة وتبعه سعد دحلب.... دون إبلاغ مكتب المجلس[78].

في الأخير يمكن القول أن المجلس الوطني للثورة تمكن من تحقيق القضايا الوطنية المتعلقة بوحدته والكفاح ضد المستعمر وعدم التنازل له، لكن الطموحات الشخصية والسلطوية عرقلت مساره وهذه حقيقة لا يمكن نفيها واستبعادها باعتبارها ظاهرة شهدتها كل ثورات العالم.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- يعتبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة برلمان الشعب أثناء ثورة التحرير.
- إن تعاقب دورات المجلس الوطني للثورة دليل قاطع على كثرة الأحداث المستجدة والتي جعلت المؤسسة - محل الدراسة- تجتمع وتحاول الوصول إلى حلول نهائية أو مؤقتة للقضايا المصيرية التي عرفتها الثورة الجزائرية، هذا إن دل على شيء إنما يدل على حيوية وأهمية هذه المؤسسة باعتبارها أعلى سلطة في البلاد آنذاك.
- تدَعَّمَ المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمؤسسات تقاسمت معه المهام وهما: الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان فالأولى تولّت الإشراف على المسائل السياسية كالمفاوضات مثلا والثانية تولّت المسائل العسكرية وكانت الدرع الواقي للثورة عبر حدودها الشرقية والغربية.
- انعقدت دورات المجلس الوطني للثورة في كل من القاهرة وطرابلس، فكانت دورة القاهرة كما تشير الكتابات التاريخية بمثابة تصحيح لقرارات مؤتمر الصومام بدمج التوجّهات الإيديولوجية وحل مشكلة الخلافات التي ظهرت عقب مؤتمر الصومام أي إلغاء الأولويات، لكن ما يلفت الانتباه في دوراته بطرابلس أنها سعت لمعالجة مسألتين تطورتا ومسيرته وهما: مسألة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ومسألة المفاوضات. فالدورة الأولى بطرابلس شهدت ميلاد هذا الخلاف بسبب مؤامرات القادة العسكريين (لعموري وجماعته) ثم نقص وصول الأسلحة لقادة الولايات لِيظْهر الخلاف للعيان بعد قرار الحكومة المؤقتة الجديدة أن تكون هيئة الأركان تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب، ليتأزم هذا الخلاف في الدورة الثانية بسبب قضية الطيار الفرنسي وتزيد حدته في الدورة الاستثنائية الثالثة برفضهم لاتفاقيات ايفيان وتنفجر في الدورة المعلقة بسبب تشكيلة أعضاء المكتب السياسي. أما مسألة المفاوضات ربما وُفّق المجلس الوطني للثورة عبر هيئته السياسية أي الحكومة المؤقتة في ضمان استمرارها، صحيح أنها كانت تتعثر نتيجة تباعد المواقف إلا أنها في تشكيلتها الثالثة بقيادة بن خدة استطاعت تحقيق الانتصار الأعظم على حد قول كريم بلقاسم ألا وهو توقيع اتفاقيات ايفيان وإعلان وقف إطلاق النار.

قائمة المصادر والمراجع:

المذكرات الشخصية

- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010.

- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر.
- مالك رضا، الجزائر في ايفيان-تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس عضوب، دار الفارابي، الجزائر، ط1، 2003.
- هارون علي، خيبة الانطلاق وفتنة أو صيف 1962، تر: الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003-2012.

المصادر باللغة العربية

- احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
- البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: الأستاذ علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005.
- حربي محمد، 1954-1962-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، الجزائر، ط1، 1983.

المراجع باللغة العربية

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962-دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999.
- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
- الزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.
- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها السياسية)، دار النعمان للنشر والطباعة، الجزائر، 2012.
- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962-سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي،ط1، 1997.
- بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1996.
- بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر-دراسة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر.

المقالات

- بلفردي جمال، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962-الأطراف، المواقف، الإفرازات، مجلة الإحياء، الجزائر، العدد 25، جوان 2020.
- بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، الجزائر، العدد 1، المجلد 9، مارس 2018.
- بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 1.
- سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 15، المجلد 6، سبتمبر 2018.
- شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة-اجتماع العقداء العشر نموذجا، عصور، العدد 2، المجلد، 11.
- شتواح حكيمة، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde، العدد 5، المجلد 2.

- شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960، قضايا تاريخية، العدد 1، المجلد 1، 2016.

الرسائل الجامعية

- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962-أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018-2019.
- شبوب محمد، انعقاد اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959- ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2009-2010.

المراجع باللغة الأجنبية

- Harbi، Gilbert Mennier، LE FLN Documents et Histoire 1954-1962 ،Casbah edition، Alger، 2012، pp 254-255.

الهوامش:

[1]- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 353.

[2]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 306.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 54.

[4]- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 1، ص ص 430-431.

[5]- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، (م.س)، ص 354.

[6]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 307.

[7]- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، (م.س)، ص 431.

[8]- محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: الأستاذ علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005، ص 129.

* مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يتكون من 3 أعضاء يعينهم المجلس وظيفتهم دعوته للانعقاد في دورة عادية أو استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضائه أو طلب من الحكومة قابل للتجديد عند كل دورة ... أنظر محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، (م.ن)، ص 130.

[9]- محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، (م.ن)، ص ص 129-130.

[10]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 307، ومحمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، (م.س)، ص ص 128-129.

[11]- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، (م.س)، ص ص 432-433.

[12]- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، (م.ن)، ص 433.

[13]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1996، ج2، ص 187.

[14]- زهير إحدادان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ص 39.

[15]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962-دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999، ج2، ص 98.

[16]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر-دراسة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، ص 133.

* انعقد المؤتمر السنوي لقيادة الثورة الجزائرية لعام 1957 بالقاهرة بحي قاردن سيتي من 20-27 أوت 1957 في شكل اجتماعات يومية ونجد Gilbert Meynier ينفرد برأيه أن الاجتماع لم يكن لمدة أسبوع بل كان لبضع ساعات من يوم 27 أوت 1957 وربما حجته هنا سلسلة الاجتماعات السرية التي سبقته ويصر بأن اجتماع القاهرة كان ثأرا من قرارات الصومام ونهاية لعبان رمضان بتنصيبه رئيسا لمجلة المجاهد، ص ص 343-344. انظر المحضر الرسمي: مؤتمر القاهرة 28 أوت 1957 في المركز الوطني للأرشيف العلبة 184 (وثيقة منشورة).

Et Harbi ،Gilbert Mennier ،LE FLN Documents et Histoire ،1962-1954 Casbah edition, Alger, 2012, p p 254-255.

[17]- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018-2019، ص 104.

[18]- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، (م.ن)، ص 104.

[19]- سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 15، المجلد 6، سبتمبر 2018، ص 40.

[20]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 100.

[21]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.س)، ص 134.

[22]- سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع في مؤسسات الثورة الجزائرية، (م.س)، ص 42.

[23]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 - دراسة-، (م.س)، ص ص 108، 112، 116، 117، 118.

[24]- محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 222.

[25]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 428.

[26]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص 475.

* مؤامرة لعموري ضد الحكومة المؤقتة رفقة نواورة وعواشرية عندما طلب منهم كريم بلقاسم في 8 أكتوبر 1958 الدخول إلى الجزائر وفك الحصار الذي أقامه خط موريس ألقت الحكومة عليهم القبض باعتبارهم متمردون عليها... للمزيد أنظر: زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 59.

[27]- زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 59.

* إن عميرة بن علاوة كان مناضلا في حزب الشعب وصديق حميم للدكتور دباغين، كان من المعارضين لتعيين فرحات عباس كرئيس للحكومة بتوجهه الاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة وتحريفها لخدمة أسياده الفرنسيين ما جعل محمد لمين دباغين باعتباره المسؤول على بن عميرة إبعاده عن المغرب وإرساله إلى بيروت، إلا أنه لم يكف عن انتقاداته اللاذعة ضد الحكومة عامة ورئيسها خاصة، بوصول هذا التقرير إلى فرحات عباس تم استدعاؤه للاستجواب بعد ساعات عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة قاردن سيتي ما جعل الدكتور دباغين يوجه أصابع الاتهام لفرحات عباس،... إلى أن أعلن استقالته في 15 مارس 1959. أنظر: (محمد شبوب)، انعقاد اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959- ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2009-2010، ص ص 59-60.

[28]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.س)، ص 174.

[29]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها السياسية)، دار النعمان للنشر والطباعة، الجزائر، 2012، ص 316.

[30]- زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 65.

[31]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ص 252.

[32]- محمد شبوب، صفحات من مسار الثورة-اجتماع العقداء العشر نموذجا، عصور، العدد 2، المجلد، 11، ص 391.

[33]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص ص 322-323.

[34]- محمد شبوب، انعقاد اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959- ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، (م.س)، ص ص 59-60.

[35]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص ص 443.

[43]- مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960، قضايا تاريخية، العدد 1، المجلد 1، 2016، ص 45.

[36]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.س)، ص 180.

[37]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.ن)، ص 180 و(محمد حربي)، الجزائر، 1954-1962- جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، 1983، ص 209.

* تسمية أُطلِقت على القادة العسكريين الثلاث نسبة للحروف الأولى من ألقابهم وهم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طوبال منحتهم الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس سلطة أو مهمة الإشراف على جيش التحرير إلى غاية إنشاء هيئة الأركان في دورة طرابلس 1959-1960، وتم إقصاؤهم من طرف بن خدة باعتباره رئيس الحكومة في دورة طرابلس1961، هذا وجه من أوجه الطموحات الشخصية نحو اعتلاء المناصب والسلطة وهذا ما راق لهيئة الأركان.

[38]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص ص 444-445.

[39]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 108.

[40]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 445.

[41]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.س)، ص 184.

[42]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، (م.س)، ص 268.

[43]- مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960، قضايا تاريخية، العدد 1، المجلد 1، 2016، ص 45.

[44]- (فرحات عباس)، تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص 410.

[45]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، (م.س)، ص ص 261-265.

[46]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 453.

[47]- محمد حربي، الجزائر 1954-1962-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، (م.س)، ص 232.

[48]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 599.

* السجناء الخمس هم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف ورابح بيطاط.

[49]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، (م.س)، ص ص 596 – 597.

[50]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، (م.س)، ص 136.

[51]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، (م.س)، ص 597.

[52]- محمد حربي، الجزائر 1954-1962-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، (م.س)، ص 236.

[53]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 457.

[54]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962-سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 449.

[55]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 448.

[56]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962- سنوات الحسم والخلاص، (م.س)، ص 448.

[57]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 458.

[58]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962-سنوات الحسم والخلاص، ص 449.

[59]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 449.

[60]- محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، الجزائر، العدد 1، المجلد 9، مارس 2018، ص ص 442-443.

[61]- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 199.

[62]- إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 126.
[63]- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (م.س)، ص 198.
[64]- رضا مالك، الجزائر في ايفيان-تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس عضوب، دار الفارابي، الجزائر، ط1، 2003، ص 290.
[65]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، (م.س)، ص 157.
[66]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، (م.س)، ص 599.
[67]- رضا مالك، الجزائر في ايفيان- تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، (م.س)، ص ص 290-291.
[68]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص 463.
[69]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، (م.س)، ص 600.
[70]- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، (م.س)، ص 157.
[71]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، (م.س)، ص ص 465-466.
[72]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، (م.س)، ص 285.
[73]- حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde، العدد 5، المجلد 2، ص 152.
[74]- زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 95.
[75]- جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962-الأطراف، المواقف، الإفرازات، مجلة الإحياء، الجزائر، العدد 25، جوان 2020، ص 914.
[76]- محمد حربي، الجزائر 1954-1962-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، (م.س)، ص ص 278-279.
[77]- زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، (م.س)، ص 96.
[78]- جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962-الأطراف، المواقف، الإفرازات، (م.س)، ص ص 914-915.